

جغرافيا الدم تفصح دعم تركيا للمليشيات في طرابلس

عن غرفة عمليات رئيسية تابعة لتركيا ومتعددة المراسم وتخدم الإرهابيين، وبها إمكانيات مسلحة تدعم مجموعاتهم الممتدة على الطريق الساحلي من مصراتة وحتى طرابلس.

وأكد أن "الجيش الليبي يملك بنكا كبيرا للمعلومات العسكرية عن الميليشيات، ويتعامل مع الإرهابيين وفقا لخطة مدروسة ليس فيها استثناء لأحد أو لمكان، طالما تمثل خطرا على الدولة الليبية، وسوف يستمر في هذه السياسة حتى يُنهى تماما خطوط الإمداد التي تمثل رافدا للعصابات المسلحة وتقطع الطريق على أهداف من يستغلونها سياسياً وعسكرياً".

وقد شدّد التقرير على أن العشرات من الكتائب الإسلامية المتطرفة ما زالت تنشط في البلاد وتسيطر على مراكز هامة في الدولة وأقاليمها، محذراً من خطورة التنظيمات الإرهابية العابرة للدول والتي ما زالت تتخذ من ليبيا قاعدة رئيسية لنشاطها.



عبدالباسط بن هامل
الجيش الليبي يملك بنكا من المعلومات عن الميليشيات

وقدم قائمة نوعية بأسماء الجماعات الإرهابية والتنظيمات المسلحة في ليبيا، وبيبلوغرافيا موجزة عن العديد من قادتها، الذين لقوا حتفهم، أو أُلقي القبض عليهم، أو مازالوا يمارسون دورهم على امتداد ليبيا، ومنح فصلا كاملا لتخليع داعش وعملياته القذرة.

وأشار التقرير إلى أن الحكومة الليبية الراهنة تقتصر على إستراتيجية شاملة لإدارة الحدود الجغرافية، ولم تتمكن من تأمين آلاف الأميال من الحدود البرية والبحرية في البلاد، ما سمح بالتدفق غير المشروع للوقود والسلع والأسلحة والإتجار المخدرات والمهاجرين والمقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين يشكلون خطرا. وفرضت هذه المعطيات العمل على إتاحة الفرصة لمزيد من التحركات التي تقوم بها المؤسسة الأمنية النظامية ممثلة في الجيش الوطني والأجهزة الشريفة التي تتعاون معه، لأن بقاء الحال على ما هو عليه سيفتح الباب للمزيد من العمليات الإرهابية، وبالتالي تهديد حياة المواطنين في طرابلس وغيرها من المدن الحيوية. وبعث التغيير في الخطط والتكتيكات التي يتبعها الجيش الليبي بقيادة المشير حفتر، برسائل متعددة لمن يهمهم الأمر، مؤكدة أن المؤسسة العسكرية عازمة على مواصلة دورها في التخلص من الكتائب المسلحة، ولن تسمح للإرهابيين بالعمل في طول وعرض ليبيا، وستمتد حصارهم وتطويقهم من جهات مختلفة لتسهيل مهمة القضاء عليهم.

قدم التقرير توثيقا مهما وذخيرة معلوماتية جيدة للباحثين وكل من يريدون التعرف على خارطة الدم وتطوراتها في ليبيا منذ سقوط نظام العقيد معمر القذافي، وتوطد بعض القوى السياسية في التعاون والتنسيق مع إرهابيين، بما يدحض محاولات التنصل من هذه العلاقة، فسوف يأتي يوم لرسم المعالم النهائية للتسوية من دون جلوس مع من مارسوا أشكالاً متباينة للتعسف، ومن تلطخت أياديهم بدماء الشعب الليبي.

وحوى التقرير، الصادر بعنوان "جغرافيا الدم.. النشاط الإرهابي في ليبيا 2018، جزءا حيويا عن السفن التي سيرتها تركيا إلى بعض شواطئ ليبيا، ورصد باستفاضة تحركات ومناورات أنقرة السياسية والعسكرية لضمان نجاح نقل مشروع الجهاديين إلى شمال أفريقيا عبر أراضي السودان، قبل عزل الرئيس عمر حسن البشير، الذي مثل خطرة إستراتيجية لتركيا وحركتها في منطقة شمال وشرق أفريقيا والبحر الأحمر، ورغبتها في الهيمنة على مقاليد مناطق عدة.

طور الجيش الليبي من عملياته العسكرية قبل أيام، واستهدف بعض الأماكن التي تحفظ على الأتقارب منها سابقا، مثل مصراتة، أملا في التوصل لنفاهاة سياسية مع قياداتها وشيوخها.

وقال المحلل السياسي الليبي عبدالباسط بن هامل لـ "العرب"، إن المكان الذي جرى استهدافه في مطار مصراتة مؤخرا عبارة

محمد أبو الفضل
كاتب مصري

القاهرة - أدى النشاط المتزايد الذي يقوم به الإرهابيون في ليبيا إلى لفت الأنظار من جانب بعض الدوائر السياسية، التي لم تحفّ قلقها من تصاعد معدلاته مؤخرا. كما فرض التصعيد الجديد على العديد من مراكز الأبحاث تسلط الضوء عليه وإخضاعه للتحليل، لأن عملية القضاء على الأنشطة المسلحة الخارجة على الشرعية والقانون، بدأت تأخذ طابعا ممنهجا في ليبيا، ويتم تخليقها بغطاء رسمي من قبل حكومة الوفاق ورئيسها فايز السراج.

دخل السراج في مناوشات حادة الثلاثاء والأربعاء مع غسان سلامة المبعوث الأممي إلى ليبيا، بعدما ألح الثاني صراحة إلى الدور الذي تلعبه حكومة الأول في دعم الميليشيات والعصابات المسلحة، في شهادته أمام مجلس الأمن الدولي، وهو ما يعتبر تطورا متقدما في موقف سلامة، ومحاولة للفرار من الوقوف في صف واحد بجوار السراج ومعاونيه من القوى الإسلامية المتشددة.

وبدأت قضية الميليشيات تثير نفورا من القوى التي تتعاون معها، ووجد المبعوث الأممي نفسه في خندق واحد معها، بما عطل مهمته السياسية، ويمثل التغيير الظاهر في موقف سلامة علامة على تحوّل في بعض المسارات، ودلالة على أنّ المجتمع الدولي لن يصمت على الدور السياسي الكبير الذي تلعبه الجماعات الإرهابية.

تظل العمليات التي تقوم بها تنظيمات متطرفة ومرتبطة بجماعات تتبنى العنف علانية، واحدة من التحديات التي تعوق الأمن والاستقرار في ليبيا، وسبب في التدهور مستمرا وعرضة للفاقم ما لم تتحرك الجهات المسؤولة لاتخاذ ما يلزم من إجراءات حاسمة وصارمة ضد كل من باوي ويدعم ويؤيد الحركات الإرهابية، خاصة أن دولة مثل تركيا لم تعد تنكر دورها في دعم الكتائب المسلحة، وتسعى ليكون لها موطن قدم على بعد المئات من الكيلومترات من حدودها، في خرق سافر لمكونات الجغرافيا السياسية.

ورصد المؤشر السنوي للنشاط الإرهابي في ليبيا، الصادر عن مؤسسة بوابة أفريقيا الإخبارية للإعلام والنشر جملة من العلامات المعبرة عن المدى الذي وصل إليه الإرهاب في ليبيا، فقد تغلغل في مفاصل الدولة، وبياتت عملية اجتثاثه بحاجة لتكاتف الجهود المحلية مع الإقليمية والدولية، وما يقوم به الجيش الوطني الليبي حاليا حقق نجاحات واضحة في التخلص من تمدد بعض التنظيمات المسلحة في الشرق والجنوب، ولبن يتوانى عن استكمال مسيرته لتتظلم البلاد من البؤر الإرهابية الظاهرة والكامنة في طرابلس والغرب عموما.

وحوى التقرير، الصادر بعنوان "جغرافيا الدم.. النشاط الإرهابي في ليبيا 2018، جزءا حيويا عن السفن التي سيرتها تركيا إلى بعض شواطئ ليبيا، ورصد باستفاضة تحركات ومناورات أنقرة السياسية والعسكرية لضمان نجاح نقل مشروع الجهاديين إلى شمال أفريقيا عبر أراضي السودان، قبل عزل الرئيس عمر حسن البشير، الذي مثل خطرة إستراتيجية لتركيا وحركتها في منطقة شمال وشرق أفريقيا والبحر الأحمر، ورغبتها في الهيمنة على مقاليد مناطق عدة.

طور الجيش الليبي من عملياته العسكرية قبل أيام، واستهدف بعض الأماكن التي تحفظ على الأتقارب منها سابقا، مثل مصراتة، أملا في التوصل لنفاهاة سياسية مع قياداتها وشيوخها.

وقال المحلل السياسي الليبي عبدالباسط بن هامل لـ "العرب"، إن المكان الذي جرى استهدافه في مطار مصراتة مؤخرا عبارة

«محاكم التفتيش» تصادر الحريات العامة في لبنان

افتعال المعارك لإخفاء التسويات السياسية وصرف النظر عن الأزمات



حالة الحريات العامة في تفهقر

المال العام. واضح أن أجهزة الدولة المسؤولة عن أمن مواطنيها وحماية حقوقهم وحرياتهم قد تخلت عن دورها لمرجعات "روحية" فوق القوانين المرعية، تقضي وتحكم وتعطي وتمنع، ما يسقط عن الدولة اللبنانية اعتبارها دولة مدنية بمؤسسات وأجهزة وقوانين تسري على الجميع ويحيلنا إلى عصور "محاكم التفتيش" المشؤومة.

وكانت "المفكرة القانونية"، وهي جمعية حقوقية لبنانية قد عبرت عن دهشتها لمجريات قضية "مشروع ليلى" وتطوراته، رافضة بالمطلق الخطاب العنفي والتهديدي ضد أعضاء الفرقة والناشطين المسيحيين ومن الكنسية نفسها و"المركز الكاثوليكي للإعلام"، بحجة أن بعض أغاني هذه الفرقة تمس المعتقدات والشعائر الدينية المسيحية. ولاكثر من أسبوع غزت المنشورات المنددة بهذه الفرقة والتغريدات التي تشتمل على تهديد أعضاء الفرقة واللجنة المنظمة للمهرجان بالقتل، مقرونة بصور تمثل الحروب الصليبية وأدواتها وسائل التواصل الاجتماعي.

وعلى وقع هذه التهديدات استدعت المديرية العامة لأمن الدولة في لبنان، أعضاء الفرقة للتحقيق بناء على إخبار تقدم به إلى النيابة العامة أحد الناشطين بزعم "إهانة المقدسات" في كلمات أغاني الفرقة وإثارة النزعات الطائفية.

محاكم التفتيش

أخلت القاضية غادة عون سبيلهم، على أن يلتقوا راعي أبرشية جبيل للموارنة، المطران ميشال عون، الذي التقوه مساء اليوم نفسه. ما أثار استغراب حقوقيين ومتابعين للموضوع، إذ شككوا في قانونية الاستدعاء من أساسه، إضافة إلى أن إخلاء السبيل بعد التحقيق بدا مرتبنا ببقاء أعضاء "مشروع ليلى" مع المطران الذي لا صفة قضائية ولا قانونية له في هذا الملف، سوى كونه من المرجعات الروحية المسيحية التي طالبت بإلغاء حفلة الفرقة، وساهمت بشكل فاعل في الحملة التحريضية على حرية التعبير.

اللافت في الأمر أكثر، الغياب التام لمكتب مكافحة الجرائم المعلوماتية التابع للمديرية العامة لقوى الأمن الداخلي، وعدم الفاتحة إلى ذلك السيل من المنشورات التحريضية التي تهدد "بإراقة الدماء"، وهو الجهة التي طالما استدعت إلى التحقيق إعلاميين وناشطين ومغربين على مواقع التواصل بسبب مقال أو منشور أو تغريدة تنتقد أو تنتهم بعض المسؤولين، بسبب سلوكهم السياسي أو حول قضايا الفساد وهدر

الدماء وحفاظا على الأمن والاستقرار، خلافا لممارسات البعض".

و"مشروع ليلى" هي فرقة موسيقى "روك بديل" لبنانية مكونة من خمسة أعضاء كانت تشكلت في بيروت عام 2008 أثناء ورشة عمل موسيقية في الجامعة الأميركية في بيروت. أصدرت الفرقة عدة البومات وأقامت عددا من الحفلات في لبنان وفي الخارج. وأثارت أغانيها الكثير من الجدل بسبب كلماتها وطبيعتها

مواضيعها. وكانت فرقة "مشروع ليلى" قد تعرضت لحرب شعواء من قبل منتسبي "الحزب الديمقراطي المسيحي" وغيرهم من الناشطين المسيحيين ومن الكنسية نفسها و"المركز الكاثوليكي للإعلام"، بحجة أن بعض أغاني هذه الفرقة تمس المعتقدات والشعائر الدينية المسيحية. ولاكثر من أسبوع غزت المنشورات المنددة بهذه الفرقة والتغريدات التي تشتمل على تهديد أعضاء الفرقة واللجنة المنظمة للمهرجان بالقتل، مقرونة بصور تمثل الحروب الصليبية وأدواتها وسائل التواصل الاجتماعي.

وعلى وقع هذه التهديدات استدعت المديرية العامة لأمن الدولة في لبنان، أعضاء الفرقة للتحقيق بناء على إخبار تقدم به إلى النيابة العامة أحد الناشطين بزعم "إهانة المقدسات" في كلمات أغاني الفرقة وإثارة النزعات الطائفية.

قمع الحريات مضافا إلى رفع مستوى الخطاب التحريضي الطائفي إلى جانب الحملة ضد اللاجئين، يراد منه دفع الساحة اللبنانية إلى مزيد من الانقسام والتوتر

حفل كان موعده في التاسع من أغسطس الجاري ضمن مهرجانات بيبيلوس في جبيل، وتم إلغاؤه حفاظا على الأمن ومنعاً لإراقة الدماء" كما ورد في بيان اللجنة المنظمة، والذي جاء فيه أيضا أنه "نتيجة التطورات المتتالية، وفي خطوة غير مسبوقة، أجبرت اللجنة على إيقاف حفلة مشروع ليلى مساء الجمعة 9 أغسطس 2019، منعاً لإراقة



عديدي نطار
كاتب لبناني

بيروت- منذ أن نجح تحالف حزب الله وميشال عون في إبطال الجوزال إلى سدة الرئاسة في إطار ما يسمى بالتسوية الرئاسية التي انخرط فيها رئيس الحكومة سعد الحريري، منذ ما يقرب من ثلاث سنوات، وحالة الحريات العامة في تفهقر متواصل في لبنان.

الدعاوى والاستدعاءات والتحقيقات والتوقيفات بحق الإعلاميين والناشطين باتت خبرا مالوفا، وبرع جبران باسيل، وزير الخارجية ورئيس التيار العوني (الوطني الحر) في ذلك، فنال لقب السبق في دعاوى الرأي الذي تقدم بها في وجه منتقديه.

وتفتشى حالة القمع والتضييق لتطال التعبير عن الرأي والثقافة والفنون في بلد اعتاد على الإبداع في هذين المجالين، ولم يضق يوما زبعا بمبورج أو ممنتج فني أو ثقافي محلي أو عربي أو عالمي فاقام لهما المهرجانات والحفلات وحققها بالرعاية والاهتمام. غير أن تحالفا سلطويا مقلدا بالرجعية من جهة وبجنون السلطة من جهة ثانية ألقى بثقله على الدولة اللبنانية واحتل مفاصلها وأباح لنفسه أن يحل ما يشاء ويحرم ما ينشاء مستخدما أجهزة الدولة حديدا ومختفيا وراء أجهزة الطوائف وقياداتها حيناً آخر، في محاولة مستميتة لإخضاع الساحة اللبنانية وتنظيفها من كل معترض أو معارض، ومن كل ما من شأنه أن يضخ بعضا من حيوية ووعي وفكر متفتح في عروق هذا المجتمع الذي يريدون تزيقه وإحكام السيطرة عليه، بالرغم مما أولوه إليه من ماس وازمات طاولت كل شيء من الخدمات إلى لقمة العيش إلى ضرب القطاعات الاقتصادية إلى البيعة إلى نهب المال العام، وإغراق البلاد بالديون والغفيايات وصولا إلى غياب الأمن والأمان.

قمع متجذر

في الشهر الأخير من سنة 2016، أي بعد نحو شهرين من انتخاب الجنرال ميشال عون رئيسا للجمهورية، قرر طلاب